



معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)

إلى أحسنه هو خلق نوح قبح؟ لم لسنظ لك عجبك و لك از نخل هفك كك كوكبك شوقى الزمى كى لله كوكرىمى" فك لك لك لى لإحسنى لإلهامى .
 لست أجد هه الأعب هو خلق نوح مى العنعب هلز لكى به لى لك لسنظ هلا أمة ز ائى ك لك لى لإحس ك هجه به مطنك لك.

محتوى التقرير

1. محافظة جنين، جغرافيا وسكان
2. محافظة جنين في إطار اتفاقية أوسلو
3. المستوطنات والبلدات الاستيطانية على أراضي محافظة جنين
 - اخلاء ثلاث مستوطنات اسرائيلية في محافظة جنين ضمن خطة "فك الارتباط" الاسرائيلية
4. الانتهاكات الاسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين في محافظة جنين
 - انتهاكات المستوطنين الاسرائيليين في محافظة جنين
5. محافظة جنين وجدار العزل العنصري الاسرائيلي
 - "معزل برطعة" في محافظة جنين
 - الآثار السلبية لبناء جدار العزل العنصري على أراضي المحافظة
 - جدار العزل العنصري والقانون الدولي
6. الطرق الالتفافية داخل وحول محافظة جنين
7. الحواجز والعوائق الاسرائيلية تقطع اوصال محافظة جنين
8. المعابر الاسرائيلية على أراضي محافظة جنين
9. مصادرة الاراضي الفلسطينية في محافظة جنين تحت ذريعة "اراضي دولة"
10. الاوامر العسكرية الاسرائيلية في محافظة جنين
11. المخططات الاستيطانية الاسرائيلية على أراضي محافظة جنين
12. الخاتمة

1. محافظة جنين، جُغرافيا وسُكان

تقع محافظة جنين الى اقصى شمال الضفة الغربية المحتلة، وتبلغ مساحتها 583,019 دونما (583.0 كم²) (10.2٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية المحتلة). يقطن محافظة جنين اليوم 314,866 فلسطيني موزعين على 84 تجمع فلسطيني¹. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017).

2. محافظة جنين في إطار اتفاقية أوسلو

بدأت الانتفاضة الأولى عام 1987 رفضاً من الشعب الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وللمطالبة بحل عادل ودائم للقضية الفلسطينية. وفي العام 1991، عقد مؤتمر مدريد للسلام على أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام" وتطبيق قرارات مجلس الأمن 242 و 338 التي تدعو إلى انسحاب إسرائيل الكامل من المناطق التي احتلتها في العام 1967. وعقدت عدة جولات من المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، حيث كان الجانب الفلسطيني يؤكد فيها على ضرورة وقف الاستيطان باعتباره العنصر الرئيسي الذي يقف حجر عثرة أمام تقدم المفاوضات. وفي العاصمة النرويجية أوسلو جرت مفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية من أجل التوصل إلى سلام عادل ودائم، وانتهت بتوقيع اتفاقية إعلان المبادئ في 13 أيلول عام 1993، وتبع ذلك توقيع اتفاقية المرحلة الانتقالية التي تضمنت انسحاب الجيش الإسرائيلي من أجزاء من قطاع غزة وأريحا. وقد حددت المرحلة الانتقالية بخمس سنوات على أن تنتهي في أيار 1999 بحيث يتم في نهايتها حل العقبات الرئيسية مثل الحدود و المستوطنات واللاجئين والمياه و القدس. فنتج عن اتفاقية أوسلو الأولى (أيار 1994) انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية من حوالي 70٪ من مساحة قطاع غزة ومساحة محدودة من محافظة أريحا.

أما اتفاقية أوسلو الثانية والتي تم توقيعها بتاريخ 28 أيلول عام 1995 فتضمنت إجراء انتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني ووضعت جدولاً زمنياً لانسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق الفلسطينية المأهولة بالسكان الفلسطينيين. وبناءً على اتفاقية أوسلو الثانية تم تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة مناطق وهي:-

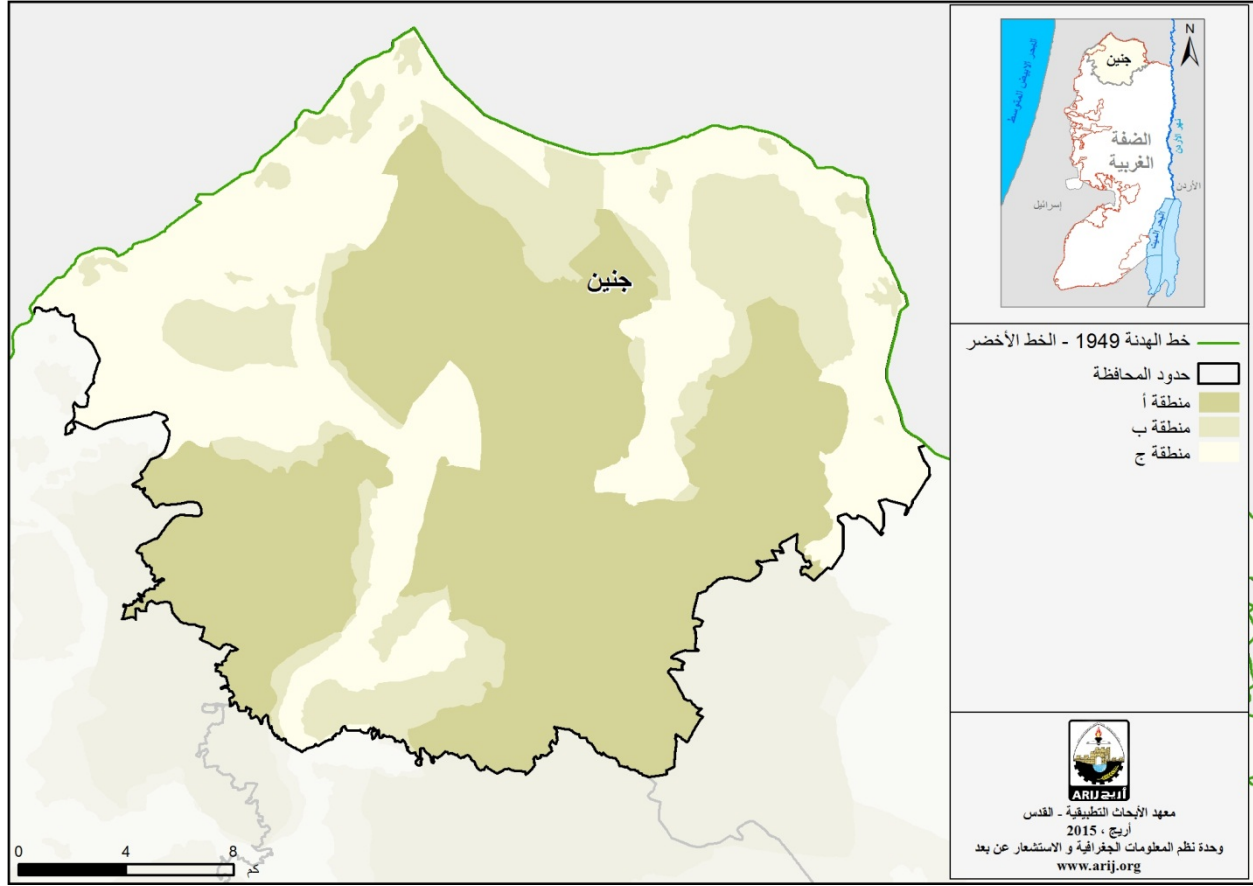
- منطقة أ، حيث تتمتع السلطة الفلسطينية بكامل السيطرة الامنية و الادارية حيث تتكون منطقة أ من الأجزاء الرئيسية للمدن الكبيرة في الضفة الغربية.

¹ <http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book1664.pdf>

- منطقة ب وتشكل معظم المناطق الفلسطينية المأهولة من البلديات والقرى وبعض المخيمات في الضفة الغربية. و تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية إدارة كامل الشؤون المدنية أما السيطرة الامنية فبقيت على حالها تحت سيطرة الاحتلال الاسرائيلي.
- اما منطقة ج وهي ما تبقى من مساحة الضفة الغربية و خارج منطقتي أ و ب، حيث لإسرائيل كامل السيطرة على هذه المنطقة أمنيا و اداريا، وتضم فيها جميع المستوطنات الإسرائيلية ومعظم الأراضي الفلسطينية غير المأهولة أو المناطق الريفية المأهولة بشكل محدود.

وفي محافظة جنين، تم تصنيف ما مساحته 285,812 دونما (285.8 كم مربع) كمنطقة "أ"، في حين تم تصنيف 102,618 دونما (102.6 كم مربع) من أراضي محافظة جنين كمنطقة "ب"، فيما خضع ما تبقى من أراضي المحافظة والبالغ مساحتها 194,589 دونما (194.5 كم مربع) الى تصنيف منطقة "ج". أنظر الجدول رقم (1) أدناه:

الجدول 1: التقسيمات الجيوسياسية لمحافظة جنين وفقا لاتفاقية أوسلو- المرحلة الانتقالية (1995)		
المنطقة	المساحة (دونم)	%
منطقة (أ)	285,812	49
منطقة (ب)	102,618	17.6
منطقة (ج)	194,589	33.4
المجموع	583,019	100
المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية، معهد الابحاث التطبيقية القدس - أريج، 2018		



خارطة رقم 1: التقسيمات الجيوسياسية في محافظة جنين وفقاً لاتفاقية أوسلو – المرحلة الانتقالية (1995)

3. المستوطنات والبور الاستيطانية الاسرائيلية في محافظة جنين

عقب الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية في العام 1967، قامت اسرائيل ببناء 198 مستوطنة اسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، منها 9 مستوطنة اسرائيلية على أراضي محافظة جنين (ثلاث من هذه المستوطنات الاسرائيلية تم اخلاءها عام 2005). وتحتل هذه المستوطنات ما مساحته 4184 دونما ، ويقطنها ما يزيد عن 2612 مستوطن اسرائيلي. أنظر الجدول رقم (2) أدناه:

الجدول رقم 2: المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي محافظة جنين

الرقم	اسم المستوطنة	تاريخ الإنشاء	المساحة (دونم)	عدد المستوطنين
-------	---------------	---------------	----------------	----------------

		2017	(2018)	
1	حرميش	1982	362	225
2	ريحان	1977	410	190
3	ميفو دوتان	1978	807	312
4	تل مناشيه	1994	280	334
5	حنانيت	1981	718	874
6	شاكيد	1981	856	686
7	كاديم	1983	443	تم اخلائها عام 2005
8	غنيم	1983	252	تم اخلائها عام 2005
9	سانور	1982	56	تم اخلائها عام 2005
	المجموع	4184	2621	
المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية، معهد الابحاث التطبيقية القدس- أريج، 2018				

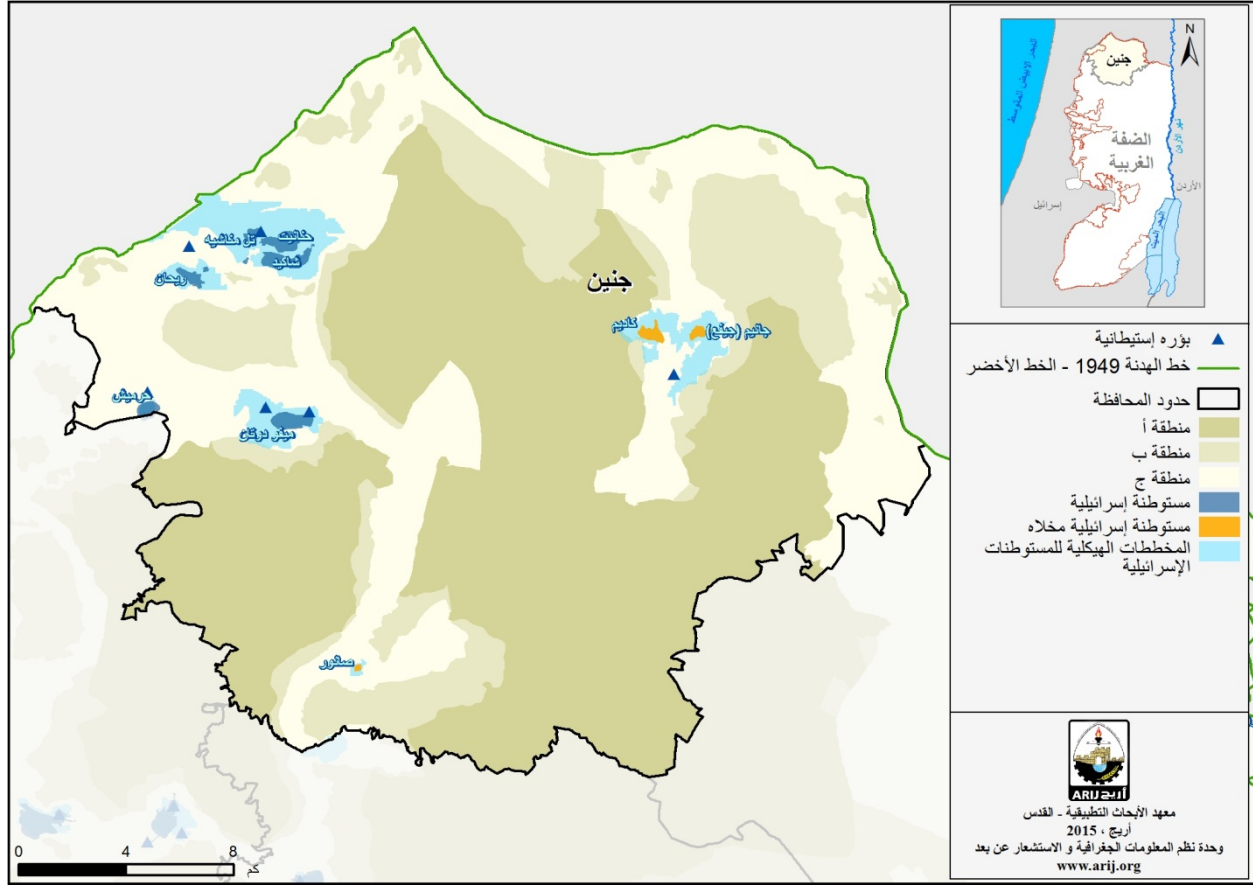
وفي العام 1991، قامت الادارة المدنية الاسرائيلية بوضع "مخطط هيكلي" للمستوطنات الاسرائيلية التي كانت مقامة في ذلك الوقت، حيث تضمن هذا المخطط تخصيص مساحات اضافية للمستوطنات الاسرائيلية المقامة على اراضي الضفة الغربية المحتلة، حيث يتيح هذا المخطط للمستوطنات الاسرائيلية بالتوسع في المستقبل ضمن مخطط موضوع ومصادق عليه من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلية. بالإضافة الى اشتمال المخطط الهيكلي على مساحة توسعية للمستوطنات الاسرائيلية التي كانت مقامة الى العام 1991، شملت ايضا على مساحة اضافية لمستوطنات مستقبلية. وفي محافظة جنين تم وضع مخطط هيكلي لتسع مستوطنات اسرائيلية، بحيث تصل مساحة المخطط الهيكلي لهذه المستوطنات مجتمعة 22,980 دونم ، مع العلم بان المستوطنات الاسرائيلية تحتل 4184 دونم من مساحة محافظة جنين.

• البؤر الاستيطانية الاسرائيلية في محافظة جنين

فضلا عن ذلك، قامت إسرائيل في الفترة الممتدة ما بين الأعوام 1996 و2018 ببناء 6 مواقع استيطانية في المحافظة والتي باتت تعرف فيما بعد بالبؤر الاستيطانية وهي عبارة عن نواه لمستوطنات جديدة عادة ما تبدأ بإقامة كرفانات متنقلة على الموقع الذي يتم الاستيلاء عليه من قبل المستوطنين. وتوضع هذه الكرفانات بشكل منظم وليس عشوائيا، ولكن ضمن مخطط عمراني وتوزيع متناسق مع البنية التحتية الاجتماعية والخدماتية فيها. مما يفضح النوايا الإسرائيلية. هذا و تنفّر من المستوطنة الأم وعلى بعد اميال منها عدة مواقع أيضا يتم الاستيلاء عليها من قبل

المستوطنين وتنشأ عليها بؤر استيطانية او مستوطنات جديدة. والجدير بالذكر أن وباء البؤر الاستيطانية الاسرائيلية قد اخذ أبعادا مختلفة منذ ذلك الحين، حيث كانت بدايتها من دعوة "شارونية" للمستوطنين اليهود للاستيلاء على التلال و المرتفعات الفلسطينية للحيلولة دون تسليمها للفلسطينيين لاحقا في إطار تسوية مستقبلية بين الجانبين. ورغم أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم تمنح تلك الظاهرة أي غطاء قانوني بالظاهر، فقد قامت بالرغم من ذلك بتوفير غطاء امني ولوجستي لوجودها واستمرارها، وعلى وجه التحديد بعد العام 2001 حين تولى أرئيل شارون زمام الحكم وأطلق العنان لهذه البؤر، الأمر الذي لم يشكل مفاجأة في حينها وخاصة أن المذكور قد أصدر نداءً للمستوطنين الإسرائيليين في العام 1998، حينما تولى وزارة الزراعة الإسرائيلية أبان حكم بنيامين نتنياهو، دعا فيه المستوطنين لاحتلال تلال الضفة الغربية حتى لا تخسر إسرائيل لصالح الفلسطينيين خلال المفاوضات، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع ملحوظ في عدد تلك البؤر في المناطق الفلسطينية. كما دأب الجيش الإسرائيلي أيضا على مساعدة هؤلاء المستوطنين الإسرائيليين في الانتقال والاستقرار في تلك المواقع بل و تأمين الحماية لهم و مدهم بالبنية التحتية الأساسية لضمان بقائهم فيها. الجدول رقم 3 يبين البؤر الاستيطانية التي تم تأسيسها على اراضي محافظة جنين. (أنظر الجدول 3 و الخارطة رقم 2 التي توضح توزيع المستوطنات والبؤر الاستيطانية في محافظة جنين):

الجدول 3: البؤر الاستيطانية الإسرائيلية المقامة على أراضي محافظة جنين			
الرقم	اسم البؤرة الاستيطانية	المستوطنة الأم الأقرب	فترة الإنشاء
1	ماعوز زفي	ميفو دوتان	كانون الثاني 2001
2	شمال ريحان	ريحان	شباط 2001- تشرين الثاني 2002
3	شمال حرميش	حرميش	شباط 2001- تشرين الثاني 2002
4	جنوب كاديم	كاديم	شباط 2001- تشرين الثاني 2002
5	شمال ميفو دوتان	ميفو دوتان	شباط 2001- تشرين الثاني 2002
6	معهد تل مناشيه التعليمي	تل مناشيه	غير معروف
المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية، معهد الابحاث التطبيقية القدس- أريج، 2018			



خريطة رقم 2: توزيع المستوطنات والبؤر الاستيطانية الاسرائيلية على اراضي محافظة جنين

• اخلاء ثلاث مستوطنات اسرائيلية في محافظة جنين ضمن خطة "فك الارتباط" الاسرائيلية

خلال قمة في واشنطن عام 2004، سلم رئيس الوزراء الاسرائيلي آنذاك، اريئيل شارون، رئيس الولايات المتحدة الامريكية، جورج بوش، النص الكاملة لخطة "فك الارتباط" الخاصة بالانسحاب من قطاع غزة واربع مستوطنات اسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة². بحسب الخطة يفترض الانتهاء من عملية الاخلاء حتى نهاية العام 2005. في ما يلي جزء من نص الخطة:

• فيما يخص قطاع غزة:

² <http://www.alzaytouna.net/permalink/4702.html>

1. ستقوم إسرائيل بإخلاء قطاع غزة، بما في ذلك المستوطنات الإسرائيلية الموجودة فيها اليوم، وستعيد انتشارها من جديد خارج القطاع، عدا عن انتشار عسكري في منطقة الحدود بين قطاع غزة ومصر (محور فيلاديلفي).
2. مع استكمال الخطوة، لن يبقى في المناطق التي سيتم إخلاؤها على اليابسة في قطاع غزة أي حضور إسرائيلي ثابت لقوات الأمن ولمواطنين إسرائيليين.
3. نتيجة لذلك، لن يكون هناك أي أساس للدعاء بأن قطاع غزة يعتبر منطقة محتلة

• الضفة الغربية:

1. ستخلي إسرائيل 4 مستوطنات إسرائيلية تقع في الجزء الشمالي من الضفة الغربية (غنيم، كاديم، حومش، وسانور) وكل المقدرات العسكرية الثابتة في هذه المنطقة، وستعيد انتشارها من جديد خارج المنطقة التي سيتم إخلاؤها.

2. مع استكمال هذه الخطوة لن يتبقى في هذه المناطق الواقعة شمال الضفة الغربية أي تواجد ثابت لقوات الأمن ولمواطنين إسرائيليين.

وكان لخطة "فك الارتباط" اثر كبير على محافظة جنين بشكل خاص، حيث بناءا عليه تم اخلاء ثلاث مستوطنات اسرائيلية مقامة على اراضي المحافظة، وهي كاديم، غنيم، وسانور، حيث تبلغ مساحة هذه المستوطنات مجتمعة 751 دونم.

ولكن، على الرغم من قيام سلطات الاحتلال الاسرائيلية بإخلاء ثلاثة مواقع استيطانية اسرائيلية في محافظة جنين (مستوطنة غنيم، سانور وكاديم) ضمن خطة "فك الارتباط" الاسرائيلية لعام 2005، الا ان سلطات الاحتلال الاسرائيلية ما زالت تسيطر على تلك المناطق وتمنع الفلسطينيين من دخولها أو التواجد في محيطها، ومن الجدير ذكره، بأنه خلال متابعة وحدة مراقبة الاستيطان في معهد الابحاث التطبيقية القدس (أريج) للانتهاكات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة، تبين قيام سلطات الاحتلال الاسرائيلية باقتحام هذه المواقع المُخلى بشكل دوري، والقيام بالأنشطة العسكرية فيها المتمثلة بالتدريبات العسكرية، كما يقوم المستوطنون الإسرائيليون بمساندة وحماية جيش الاحتلال الاسرائيلي باقتحام هذه المواقع، واقامة الصلوات التلمودية فيها.

4. الانتهاكات الإسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين في محافظة جنين

بدأت النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في محافظة جنين عقب الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967. هذه النشاطات والتي تتمثل في بناء المستوطنات الإسرائيلية تتم بشكل

غير قانوني من اجل ايجاد وقائع على الأرض من شأنها تعزيز وجود الاحتلال، وان تقوض في نهاية المطاف الوجود الفلسطيني، واستدامتهم في أراضيهم، وايجاد أغلبية إسرائيلية تمتد من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط.

بالإضافة إلى ذلك، وخلال سنوات الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي اندلعت في سبتمبر 2000، صعدت السلطات الإسرائيلية من أنشطتها المتعلقة بالاحتلال العسكري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، منها تدمير الزراعة الفلسطينية، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل الفلسطينية، وتوسيع المستوطنات، وإقامة البؤر الاستيطانية، وتوسيع وإنشاء الطرق الالتفافية، وفرض قيود مشددة على حرية الفلسطينيين في التنقل. يبين الجدول (5) بعض الانتهاكات الإسرائيلية في محافظة جنين خلال الأعوام ما بين 2000-2018:-

جدول رقم 5: الانتهاكات الاسرائيلية في محافظة جنين منذ العام 2000 الى العام 2018				
العام	مصادرة الاراضي (دونم)	اقتلاع وتدمير الاشجار	هدم المنازل	اوامر هدم تستهدف ممتلكات الفلسطينيين
2000	1	311	0	2
2001	241.5	4250	4	4
2002	7110	3775	30	89
2003	2986	16975	57	40
2004	303	6855	27	2
2005	522.4	6020	16	22
2006	0	50	13	8
2007	748	5500	0	0
2008	202	900	0	9
2009	477	300	2	14
2010	0	0	0	19
2011	165	215	103	42
2012	0	0	0	27
2013	150	800	3	41
2014	41	600	0	15
2015	0	10	1	8

17	4	0	5	2016
6	2	0	40	2017
3	8	390	79	2018
368	270	46951	1371	المجموع
المصدر: وحدة مراقبة الاستيطان، معهد الابحاث التطبيقية القدس (أريج)، 2018				

• انتهاكات المستوطنين الإسرائيليين في محافظة جنين

بالإضافة الى الانتهاكات المُنهجة التي يقوم بها جيش الاحتلال الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام، فإنه ايضا يغض النظر عن ما تقوم به قطعان المستوطنين الاسرائيليين الذين يقطنون في المستوطنات الاسرائيلية غير الشرعية المنتشرة على أراضي الضفة الغربية. حيث اصبحت اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين وممتلكاتهم تشكل خطر حقيقي ومتصاعد على حياة الفلسطينيين. حيث يتعرض الفلسطينيون في جميع انحاء الضفة الغربية المحتلة الى اعتداءات على يد قطعان المستوطنين الاسرائيليين، حيث تتنوع اعتداءاتهم؛ بين اقتلاع وتدمير الاشجار، تجريف الاراضي الزراعية، الاعتداء على الفلسطينيين وممتلكاتهم، احتلال الاراضي لإنشاء بؤر استيطانية جديدة، كذلك قيام المستوطنين الاسرائيليين بتدنيس الاماكن الدينية واقتحام الاماكن الاثرية.

وفي محافظة جنين ، والمقام على أراضيها 9 مستوطنة إسرائيلية غير شرعية بالإضافة الى 6 بؤرة استيطانية، رصدت وحدة مراقبة الاستيطان في معهد الابحاث التطبيقية القدس- أريج ما يصل الى 121 اعتداء منذ العام 2013 الى العام 2018.

5. محافظة جنين وجدار العزل العنصري الإسرائيلي

في شهر تموز من العام 2002، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن مخطط لإقامة "جدار فاصل" يعمل على فصل "اسرائيل" (المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1948) عن أراضي الضفة الغربية المحتلة، وذلك من خلال إنشاء منطقة عازلة على طول التضاريس الغربية من الضفة الغربية المحتلة. هذا ما يعرف باسم "جدار العزل العنصري" والذي يمتد على طول الجزء الغربي من الضفة الغربية المحتلة من الشمال الى الجنوب، بحيث يغطي مساحات واسعة وهامة من الاراضي، وهي اراضي غنية بالموارد الطبيعية (المياه الجوفية)، ويستولي على الأراضي الزراعية الأكثر خصوبة، كما يقوم بعزل التجمعات الفلسطينية في كتونات مما يقوض التواصل الجغرافي بين القرى و المدن الفلسطينية، كما يتيح بناء جدار العزل العنصري لإسرائيل السيطرة على الموارد الطبيعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وتسيرها لخدمة المستوطنين الاسرائيليين، كما أن مخطط جدار العزل العنصري يقوم

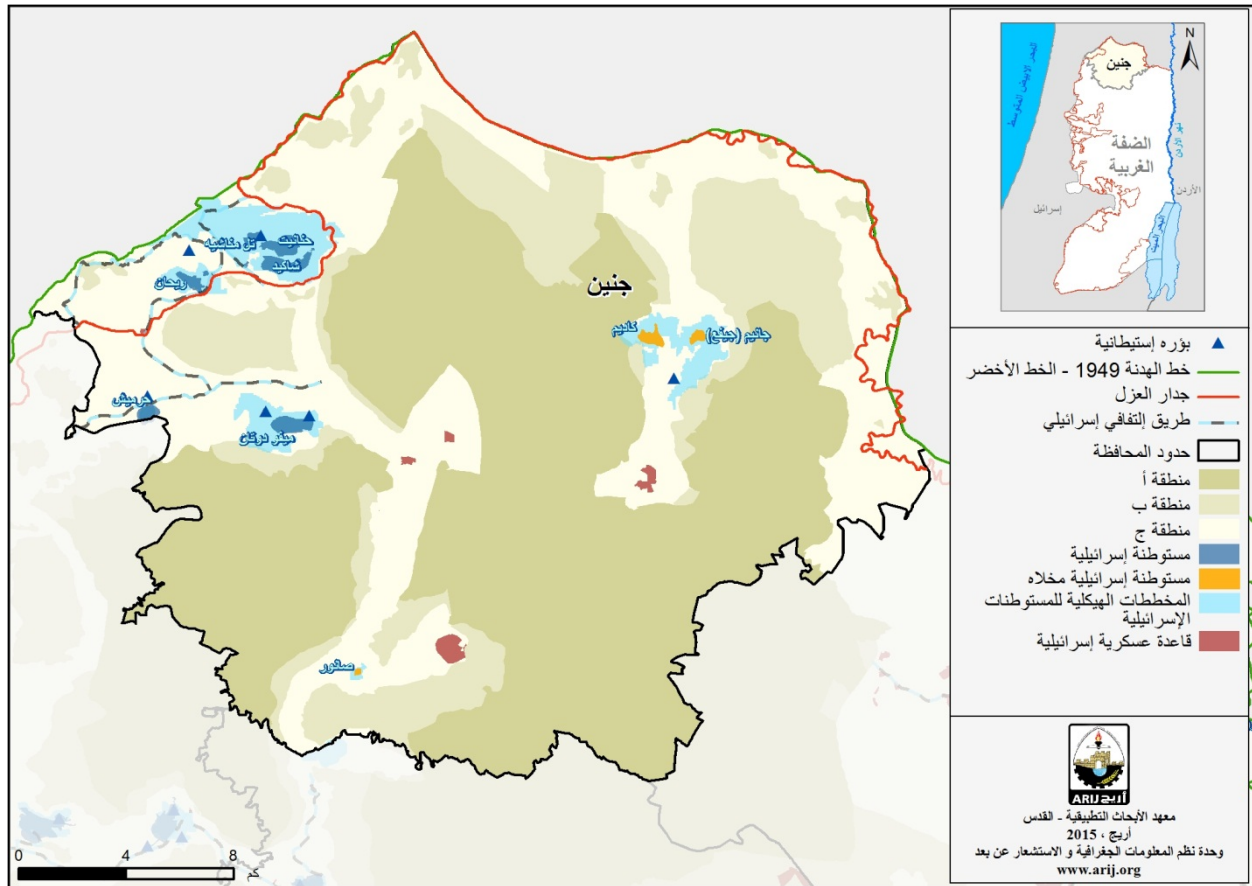
بالالتفاف حول عدد من المستوطنات الاسرائيلية غير الشرعية، لخلق ما يطلق عليه اليوم اسم "التجمعات الاستيطانية". ومن الجدير ذكره بان جدار العزل العنصري، يتم بناؤه بطريقتين : الاولى على شكل سياج أمني، والثانية على شكل مكعبات اسمنتية عالية الطول.

وبحسب طبيعة المنطقة المقام عليها جدار العزل العنصري، يتم تحديد شكل وطريقة بناء جدار العزل العنصري، ففي المناطق الزراعية أو المناطق المفتوحة يتم وضع سياج أمني، مع العلم بان له تأثير أكثر سلباً على الارض من قواطع اسمنتية وذلك لأنه يأخذ مساحة تتراوح من 40-100 متر (عرض)، حيث يتكون السياج الامني من اسلاك شائكة ويتم انشاء طرق محاذية للسياج وعلى الجانب الغربي منه، بالإضافة الى كاميرات المراقبة التي توضع على امتداد السياج الامني العازل، فضلاً عن الاسلاك الشائكة المكهربة التي يتم وضعها عليه ويصل ارتفاعها من 4-5 متر. أما في المناطق الاخرى، أي المناطق التي فيها كثافة سكانية فلسطينية عالية، أو تقع على مقربة من الخط الاخضر (خط الهدنة 1949)، فيتكون الجدار من قواطع اسمنتية يصل ارتفاعها من 8-12 متر مع اقامة ابراج عسكرية اسرائيلية كل 250 متر.

وفي محافظة جنين، قد أظهر أحدث تعديل لمسار جدار العزل العنصري الإسرائيلي والذي نشر على موقع وزارة الدفاع الإسرائيلية في شهر نيسان من العام 2007. أن الجدار يمتد على طول 69 كيلومتراً على اراضي محافظة جنين، ويمر من خلال عدد من التجمعات الفلسطينية ويؤثر على عدد اخر من التجمعات الفلسطينية كما ويعزل تجمعات فلسطينية أخرى كما في حالة قرى برطعة الشرقية، أم الريحان، طورة الغربية، خربة الشيخ سعد، وغيرها من التجمعات الفلسطينية، وفي المجلد 27 تجمع فلسطيني تأثر من بناء جدار العزل العنصري على اراضي محافظة جنين . تجدر الإشارة إلى أن مسار جدار العزل العنصري الإسرائيلي يعزل 34,475 دونماً من الأراضي الفلسطينية في محافظة جنين (5.9% من المساحة الكلية لمحافظة جنين). ويبين الجدول رقم (6) وضع جدار العزل العنصري الإسرائيلي في محافظة جنين:-

جدول 6: مراحل بناء جدار العزل العنصري الاسرائيلي حول محافظة جنين	
مراحل بناء جدار العزل العنصري	طول الجدار (كم)
جدار قائم (سياج أمني)	68
جدار قائم (مكعبات اسمنتية)	1
المجموع	69
المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية، معهد الابحاث التطبيقية القدس-أريج، 2018	

ان جدار العزل العنصري في محافظة جنين، يعزل 34,475 دونما (34.4 كم²) من أراضي محافظة جنين (5.9 % من المساحة الكلية لمحافظة جنين)، ويعمل على تعطيل الحياة في عدد من القرى الفلسطينية في المحافظة، وبشكل خاص تلك القرى التي أصبحت خلف جدار العزل العنصري، حيث أن المواطنين الفلسطينيين القاطنين في تلك التجمعات الواقعة على الجانب الغربي من مسار جدار العزل العنصري، يعانون من صعوبة في التنقل من وإلى مدنها وقراهم، كما يعانون من صعوبة في الوصول إلى أراضيهم المعزولة خلف جدار العزل العنصري، وهذه الصعوبات مجتمعة، تؤثر بشكل مباشر على مصادر رزق العديد من العائلات الفلسطينية، كما يعانون حالياً من نقص في الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية والخدمات الأخرى التي توفرها البلديات والمجالس المحلية. انظر الخارطة رقم (3) التي توضح وضع جدار العزل العنصري في محافظة جنين.



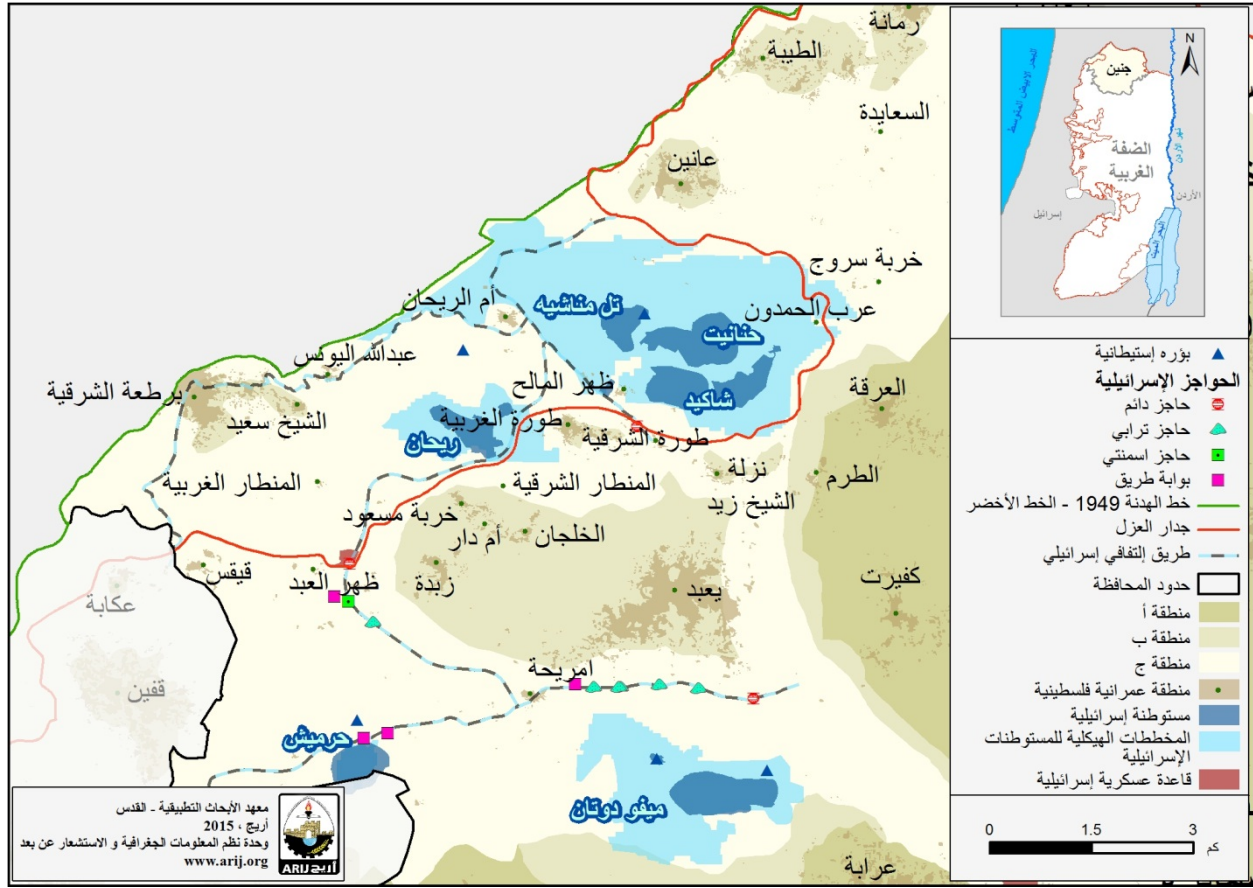
الخارطة رقم (3): جدار العزل العنصري على اراضي محافظة جنين

أما الدخول الى الاراضي الزراعية المعزولة فيقتصر فقط على المزارعين الفلسطينيين القادرين على إثبات ملكية الأرض لدى الإدارة المدنية الاسرائيلية، وان اصحاب الاراضي المدرجة اسمائهم فقط في سندات ملكية الارض (عادة الاكبر سنا في العائلة) يمكنهم الحصول على تصاريح خاصة للدخول لأراضيهم المعزولة، والتي عادة ما يتم اصدارها في المواسم الزراعية فقط، بينما يبقى المزارعون الفلسطينيون غير قادرين على الدخول الى أراضيهم باقي أيام السنة. ومن هنا يجد أصحاب الاراضي صعوبة كبيرة في إدارة الأراضي المزروعة خلف الجدار، خصوصا وان التصاريح الصادرة لا تشمل المعدات الزراعية او ادخال عمال للمساعدة، أنظر الجدول رقم 7 الذي يبين تصنيف استعمالات الاراضي المعزولة خلف جدار العزل العنصري في محافظة جنين:-

جدول رقم 7: تصنيف استعمالات الاراضي والغطاء النباتي للأراضي المعزولة خلف جدار العزل العنصري في محافظة جنين	
استخدامات الأراضي والغطاء النباتي لمحافظة جنين / خلف الجدار	المساحة بالدونم
أراضي صالحة للزراعة	1785
غابات	6972
زراعات متنوعة	1252
مناطق صناعية وتجارية	205
محاجر وحفريات	3
أراضي مفتوحة	4690
أشجار	4055
بيوت بلاستيكية	2
أعشاب وشجيرات رعوية	11462
مناطق ترفيهية - ملاعب	6
قواعد عسكرية إسرائيلية	60
بور استيطانية	3
مستوطنات إسرائيلية	2264
مناطق عمرانية فلسطينية	725
مسار الجدار	992
المجموع	34475
المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية، معهد الابحاث التطبيقية القدس (أريج)، 2018	

• "معزل برطعة" في محافظة جنين

كان لبناء جدار العزل العنصري الاسرائيلية على اراضي الضفة الغربية بشكل عام، اثر كبير، لما سلبه الجدار من اراضي خصب، ومناطق مفتوحة، ووضع العشرات من التجمعات الفلسطينية في معازل، مما زاد من صعوبة الاوضاع الحياتية على المئات من الفلسطينيين وحرهم من الحصول على ادنى الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية. وفي محافظة جنين بشكل خاص، عمل جدار العزل العنصري على خلق ما يعرف باسم "معزل برطعة" والذي يقع الى الغرب من مدينة جنين ويحوي على عدد من القرى الفلسطينية، بالإضافة الى مستوطنات اسرائيلية وبؤر الاستيطانية. ولكن الجدار ليس فقط عمل على عزل قرى وبلدات فلسطينية كاملة وانما ايضا اقتطع مئات الدونمات من الاراضي الفلسطينية وضمها بشكل غير قانوني الى "اسرائيل"، حيث ان مساحة معزل برطعة تصل الى 29,203 دونما (29.2 كم مربع) أي ما نسبته 5% من المساحة الكلية لمحافظة جنين. وبحسب تحليلات معهد الابحاث التطبيقية، القدس (أريج)، هناك 14 تجمع فلسطيني تأثر من عملية بناء جدار العزل العنصري الى الغرب من محافظة جنين أي في معزل برطعة، وهذه التجمعات هي: عاتين، العرقة، برطعة الشرقية، زبدة، ام الريحان، خربة عبدالله اليونس، ظهر المالح، طروة الغربية، الطرم، خربة المنطار الغربية، خربة المنطار الشرقية، ام دار، الخلجان، خربة صورج. أنظر الخارطة 4 أدناه:



• الآثار السلبية المترتبة على بناء جدار العزل العنصري في محافظة جنين

كان لبناء جدار العزل العنصري أثر سلبي مدمر على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في التجمعات الفلسطينية في محافظة جنين.

الآثار السياسية

- قامت اسرائيل وبشكل احادي بترسيم الحدود السياسية لمحافظة جنين.
- اخلال التوازن الجغرافي في محافظة جنين، وذلك من خلال عزل 5.9% من مساحة المحافظة الاجمالية لتصبح خارج سيطرة الفلسطينيين وغرب الجدار في المنطقة التي تسعى اسرائيل لضمها

الآثار الاقتصادية

- سيتسبب جدار العزل العنصري بأضرار بالغة للقطاع الزراعي الفلسطيني والمزارعين الفلسطينيين، نتيجة مصادرة الأراضي والقيود المفروضة على حركتي التنقل والتسويق.
- ستحافظ إسرائيل على سيطرتها الكاملة على التجارة الفلسطينية والسياحة.
- ارتفاع مستويات البطالة والفقر.
- ارتفاع أسعار الأراضي، وتناقص فرص الاستثمار.
- زيادة الهجرة القسرية بين الفلسطينيين الذين فقدوا مصادر رزقهم.

الآثار السلبية على الحياة الاجتماعية والعائلية

- منع آلاف المواطنين الفلسطينيين من الوصول للمراكز الحضرية الرئيسة في المحافظة، والاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية.
- تشديد القيود على حركة التنقل الفلسطينية، وزيادة في صعوبة المواصلات من وإلى المناطق المعزولة.
- يعمل الجدار على قطع اواصل التواصل الاجتماعي بين المواطنين الفلسطينيين القاطنين في المناطق المعزولة وأولئك الذين يعيشون في المناطق داخل الجدار.
- يعمل الجدار على تقليص الأراضي المتاحة للبناء والتوسع، الامر الذي سيؤدي الى زيادة الكثافة السكانية في المناطق الفلسطينية.
- يعمل جدار الفصل العنصري على وضع العديد من المدن والقرى الفلسطينية في جزر و معازل منفصلة جغرافيا.

الآثار السلبية على البيئة الفلسطينية

- تراجع حجم المساحة المخصصة لمكبات النفايات، ومواقع معالجة مياه الصرف الصحي.
- تراجع حجم المساحة المخصصة للمحميات الطبيعية والغابات والمراعي، والمساحات المفتوحة والاستجمام.
- فقدان المناطق الرعوية، وزيادة التصحر.
- تدمير الحياة البرية وتشريد الحيوانات بأنواعها المختلفة من بيئتها الطبيعية، لا سيما خلال مواسم الهجرة.
- عزل العديد من المواقع الأثرية والتاريخية الفلسطينية خلف الجدار.
- فقدان المساحة المفتوحة، الامر الذي يشكل تهديدا على استدامة المناطق الحضرية والريفية، والموارد الطبيعية والتنوع الحيوي.

• جدار العزل العنصري والقانون الدولي

في شهر تموز من العام 2004، صدر الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في لاهاي والذي يتعلق بعدم شرعية جدار العزل العنصري الذي قامت اسرائيل ببنائه على امتداد الاراضي الفلسطينية المحتلة والاثار القانونية المترتبة على بنائه. وجاء في الرأي الاستشاري بان الجدار الذي اقامته اسرائيل في الاراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني بموجب عدة اطر قانونية دولية، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، وأنظمة لاهاي، بالإضافة إلى مختلف معاهدات ومواثيق حقوق الإنسان، وعليه يستوجب ازالته وتفكيكه، وبان الادعاءات التي قدمتها اسرائيل لتبرير بناء الجدار غير قانونية وغير منطقية، ولا تركز على اي اساس قانوني، (محكمة العدل الدولية، 2004).

إن جدار العزل العنصري الإسرائيلي ينتهك العديد من مبادئ وقواعد القوانين الإنسانية والدولية لحقوق الإنسان والقوانين المتحضرة؛ بما في ذلك الحق في تقرير المصير، والحق في حرية التنقل، والحق في العمل، والحق في العلاج والخدمات الصحية، والحق في التعليم، والحق في مستوى معيشي ملائم و الوصول إلى الأماكن المقدسة.

هذا وقد جاء قرار محكمة العدل الدولية ليؤيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، والذي حرم منه الفلسطينيون نتيجة الوضع السياسي الراهن. ووفقا لقرار محكمة العدل الدولية الصادر في العام 2004، فإنه لا يمكن استخدام مصطلح 'مخاوف أمنية' كمبرر لانتهاك هذا الحق ومبادئ قانونية دولية أخرى، حيث ترى [محكمة العدل الدولية] "أن إسرائيل لا يمكن أن تعتمد على حق الدفاع عن النفس، أو حالة الضرورة القصوى للحيلولة دون شرعية بناء الجدار، ولذلك ترى المحكمة، أن بناء الجدار والنظام المرتبط به، يتعارض مع القانون الدولي".

وأخيرا، فإن بناء جدار العزل العنصري هو مخالفة صريحة وواضحة لجميع اتفاقيات السلام الموقعة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وخرق لاتفاقية أوسلو الانتقالية التي تنص على أنه " لا يجوز لأي طرف الشروع أو اتخاذ أية خطوة من شأنها تغيير الوضع القائم في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى انتظار مفاوضات الوضع الدائم " (المادة الحادية والثلاثين من اتفاقية أوسلو، عام 1995).

6. الطرق الالتفافية الإسرائيلية داخل وحول محافظة جنين

لم يدخل مصطلح "الطرق الالتفافية" حيز الاستخدام إلا بعد توقيع اتفاقية أوسلو بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في العام 1993، وهو إشارة إلى الطرق المخصصة لاستخدام الجيش الإسرائيلي

والمستوطنين القاطنين في المستوطنات والبور الاستيطانية المنتشرة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، على نحو يتجاوز المدن والتجمعات المحلية الفلسطينية من أجل إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي. فمنذ ذلك الحين، كثفت إسرائيل من جهودها لزيادة عدد الطرق الالتفافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة كجزء من سياستها لفرض حقائق على أرض الواقع؛ والتي في النهاية التأثير على نتائج المفاوضات مع الفلسطينيين، بما في ذلك تأثيرها سلباً على إمكانية إقامة دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً وقابلة للحياة.

يذكر هنا بأن شبكة الطرق الالتفافية تخترق في معظمها الأراضي المصنفة "ج" في الضفة الغربية، بالإضافة إلى أجزاء كبيرة من مناطق "أ" و "ب".

وبالإضافة إلى المشروع الاستيطاني الإسرائيلي الذي أطلقته الحكومة الإسرائيلية عقب احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، تبنت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة مفهوم الفصل على أساس إنشاء شبكة من الطرق تعمل على تسهيل بناء المستوطنات الإسرائيلية وحركة المستوطنين الإسرائيليين بين هذه المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتلك التي داخل إسرائيل أي الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948.

هذا وقد قام الإسرائيليون بشق وبناء هذه الطرق تحت ذريعة "الاحتياجات الأمنية"؛ وهو المصطلح الذي قدم للجيش الإسرائيلي "المبرر" (حسب اعتقادهم) لمصادرة الأراضي الفلسطينية، وهو إجراء ثبتت فاعليته في الماضي، عندما كان الجيش الإسرائيلي يعلن مصادرة مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية تحت ذريعة "الاحتياجات الأمنية" لإقامة قاعدة عسكرية، والتي تتحول فيما بعد إلى سيطرة المستوطنين الإسرائيليين الذين بدورهم يقومون بتحويلها إلى منطقة عمرانية (مستوطنة) للعيش فيها. وبالنسبة لإسرائيل، كان هذا هو المنفذ الوحيد للالتفاف على القانون الدولي، الذي يعتبر أن مصادرة الأراضي لأي غرض آخر غير الاستخدام العسكري يعتبر "انتهاك فاضح" للقوانين والأعراف الدولية. كما عززت إسرائيل من الدور العسكري للمستوطنات الإسرائيلية والطرق الالتفافية، وسمحت بدورها للجيش بمصادرة الأراضي الفلسطينية الخاصة في الأراضي المحتلة لبناء المستوطنات والطرق الالتفافية؛ كما تذرعت إسرائيل أيضاً بأن الطرق التي تقوم بشقها في الأراضي الفلسطينية سوف تعود بالنفع على السكان المحليين الفلسطينيين الذين سوف يسمح لهم بالسفر عليها!

وعلاوة على ذلك، فإن الطرق الإسرائيلية (الطرق الالتفافية) المقامة على الأراضي الفلسطينية المصادرة تسهم إسهاماً كبيراً في تحفيز الإسرائيليين على العيش في المستوطنات، وتدفعهم أيضاً على اتخاذ زمام المبادرة لبناء المزيد من الطرق على عاتقهم، والتي في وقت لاحق يتم اعتمادها وتبنيها من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي ليلقي ظللاً من الشرعية على هذه الطرق. ففي الوقت الذي تشكل

فيه الطرق الالتفافية حلقة وصل بين المستوطنات الإسرائيلية بعضها ببعض في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تعمل الطرق الالتفافية أيضا على كبح تنمية المجتمعات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية، من خلال خلق عوائق في المناطق المخصصة للتنمية ناهيك عن القضاء على التواصل الجغرافي بين المدن والتجمعات الفلسطينية ببعضها البعض.

وقبل اندلاع الانتفاضة الثانية في شهر أيلول من العام 2000، كان باستطاعة الفلسطينيين السفر على الطرق الالتفافية باستثناء الأوقات التي يعلن فيها جيش الاحتلال الإسرائيلي حالة "الاستنفار الأمني" حيث يمنع جنود الاحتلال المواطنين الفلسطينيين من استخدام هذه الطرق، أو يتم إخضاعهم إلى تفتيش أمني مكثف قد يدوم لساعات طويلة.

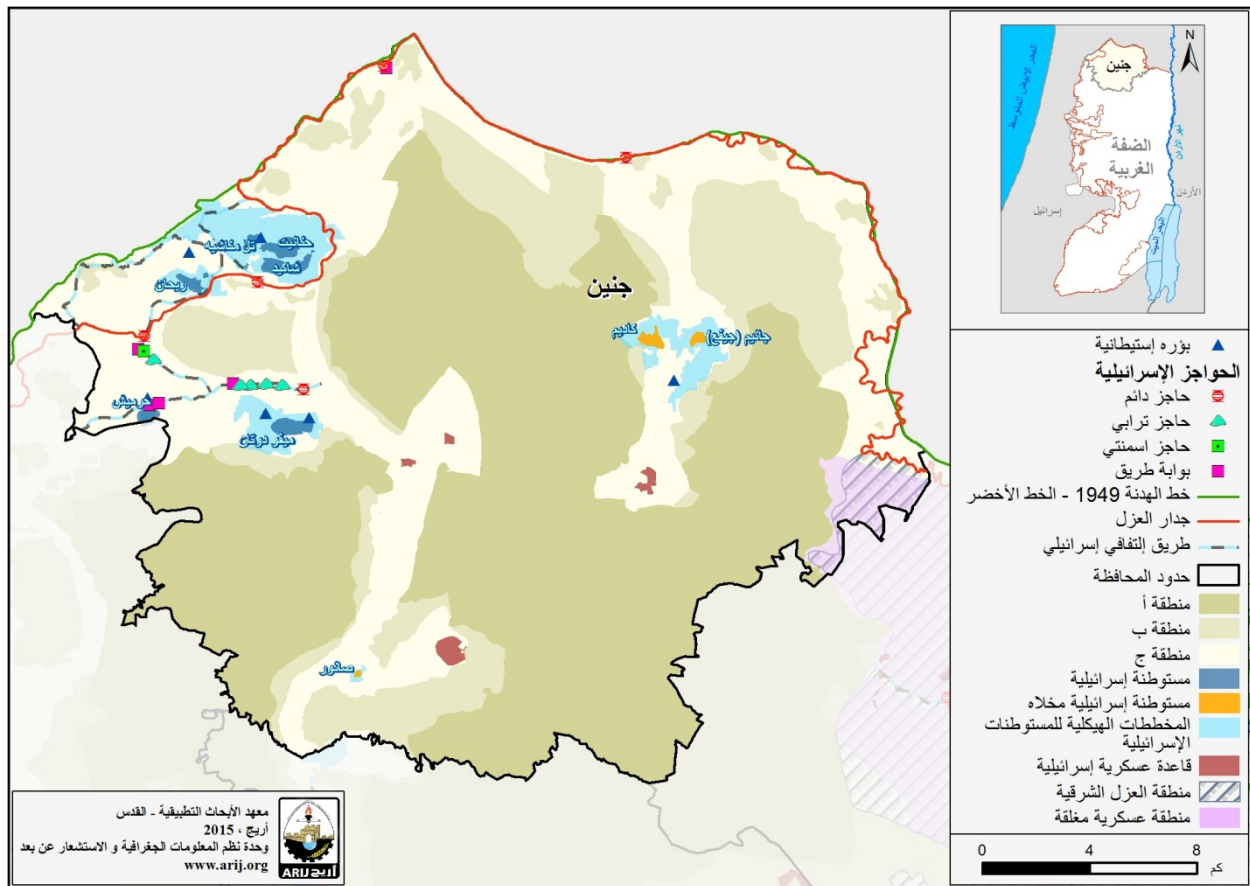
ولكن عقب اندلاع الانتفاضة الثانية في العام 2000، أصبح استخدام الفلسطينيين لهذه الطرق شبه معدوم، إلا إذا كان بحوزتهم تصاريح خاصة صادرة عن الإدارة المدنية الإسرائيلية تسمح لهم بالسفر على تلك الطرق. وفي وقت لاحق، أصبح الجيش الإسرائيلي يطلق على الطرق الالتفافية التي لا يسمح للفلسطينيين باستخدامها بأنها "طرق معقمة/نقيه"، بمعنى أن هذه الطرق خالية من الفلسطينيين! حاليا هناك 33 كيلومترا تدرج تحت مسمى "الطرق الالتفافية" في محافظة جنين، وهي إما طرق قائمة أو طرق مخطط لإقامتها، والتي بدورها تمثل للبرنامج الاستيطاني الإسرائيلي الذي يهدف إلى ربط هذه المستوطنات بعضها ببعض ومع المستوطنات الإسرائيلية داخل إسرائيل {وراء خط الهدنة لعام 1949 (الخط الأخضر) }، وتسهيل حركة مرور المستوطنين. ويمنع الفلسطينيون حاليا من استخدام الجزء الأهم من شبكة الطرق الالتفافية من خلال الحواجز العسكرية التي يقيمها جنود الاحتلال الإسرائيلي على مداخل هذه الطرق والتي تتمثل بالكتل الإسمنتية، والخنادق، والأسلاك الشائكة، والبوابات الحديدية ويأتي كل ذلك تحت ذريعة الأغراض العسكرية و/ أو الضرورات الأمنية.

7. الحواجز والعوائق الاسرائيلية تقطع أوصال محافظة جنين

عمدت سلطات الاحتلال الاسرائيلية، عقب احتلال الضفة الغربية، الى تضيق الخناق على الفلسطينيين بشتى الممارسات العنصرية، فبالإضافة الى بناء المستوطنات الاسرائيلية، والتي يصل عددها الى 9 مستوطنات اسرائيلية في محافظة جنين (منها ثلاث مستوطنات تم اخلائها عام 2005)، والبؤر الاستيطانية (6 بؤر استيطانية)، وتشديد جدار العزل العنصري الذي يلتهم الاراضي الفلسطينية لصالح المشاريع التوسعية الاستيطانية، قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلية بوضع العوائق أمام حركة تنقل الفلسطينيين بين مدن وقرى محافظة جنين، وبين محافظة جنين والمحافظة الاخرى. وتتمثل هذه العوائق بعدد من الحواجز العسكرية الاسرائيلية، التي يتم وضعها على مختلف الطرق

الفلسطينية، مما يزيد من صعوبة حركة تنقل الفلسطينيين، مما يؤثر سلبي على وصول الطلاب الى مدارسهم وجامعاتهم، والموظفين، تجار ومزارعين الى اماكن عملهم. وبحسب احصائيات معهد الابحاث التطبيقية القدس- اريج، يوجد في محافظة جنين 12 حاجز أو عائق اسرائيلي، أنظر الجدول رقم (8) الذي يوضح عدد وطبيعة الحواجز أو العوائق الاسرائيلية الموجودة في محافظة جنين:-

جدول رقم 8: العوائق/ الحواجز الاسرائيلية على اراضي محافظة جنين	
نوع العائق/حاجز العسكري	العدد
حاجز	3
سواتر ترابية	4
حاجز/ عائق اسمنتي	1
بوابة حديدية	4
المجموع	12
وحدة نظم المعلومات الجغرافية، معهد الابحاث التطبيقية القدس- أريج، 2018	



8. المعابر الاسرائيلية على اراضي محافظة جنين

أعلنت الحكومة الإسرائيلية في شهر أيلول من عام 2005 عن إقامة عشرة معابر رئيسية (نقاط حدود) في الضفة الغربية، بالإضافة إلى 23 نقطة عبور على طول خط جدار العزل العنصري (جريدة هارتس، 9 أيلول 2005). وتشمل هذه المعابر: معبر مزموريا شرقي بيت لحم، معبر ترقوميا في الخليل، معبر "جلبوع" الجلمة في جنين، معبر شعار افرايم في طولكرم، معبر بيتونيا في رام الله، معبر حسام تصاهوب شمال منطقة الاغوار، معبر جيلو 300 في بيت لحم، معبري شعفاط و الزعيم شرقي مدينة القدس و معبر قلنديا في القدس. و كانت اسرائيل قد صنفت خمسة من هذه المعابر التي تنوي اقامتها للأغراض التجارية (منها معبر مزموريا) بهدف السيطرة على الحركة التجارية للفلسطينيين هذا بالإضافة الى سعيها للسيطرة على حركة مرور الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية بعكس ما تدعيه حيث أن بناء هذه المعابر على مسار الجدار في الضفة الغربية سوف يخلق واقع جديد على الارض الفلسطينية باعتبار قرار الحكومة الإسرائيلية بإقامة هذه المعابر قرار أحادي الجانب يهدف الى تكريس خط الجدار كخط حدود سياسي بين إسرائيل و الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي محافظة جنين، أعلنت سلطات الاحتلال الاسرائيلية عن "معبر الجلمة" والذي يقع الى الشمال من مدينة جنين. وهو المعبر الوحيد الذي يتح للفلسطينيين القاطنين في محافظة جنين للدخول الى الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، وبالعكس. وكما يسمح فيه حركة البضائع والسلع من وإلى المحافظة.

بالإضافة الى معبر الجلمة، ومع بناء جدار العزل العنصري الاسرائيلية على الاراضي الفلسطينية في محافظة جنين بشكل خاص، اوجدت اسرائيل "معزل برطعة" الذي يقع الى الغرب من مدينة جنين، ويسكن في هذا المعزل المئات من الفلسطينيين، وعليه عملت سلطات الاحتلال الاسرائيلية على ايجاد "معبر ريحان" والذي يقع الى الغرب من مدينة جنين وعلى مسار جدار العزل العنصري، حيث ان هذا المعبر مخصص لاستخدام الفلسطينيين للدخول والخروج من معزل برطعة؛ و معبر ريحان هو النقطة الوحيد التي تربط سكان "معزل برطعة" بباقي مدن وقرى محافظة جنين، كما يسمح للمركبات، والسلع والمشاة من عبور هذا المعبر.

9. مصادرة الاراضي الفلسطينية في محافظة جنين تحت ذريعة "اراضي دولة"

بعد الاحتلال الاسرائيلية لقطاع غزة والضفة الغربية بما فيها مدينة القدس عام 1967، عمدت سلطات الاحتلال الاسرائيلية الى ترسيخ وجودها على الاراضي الفلسطينية المحتلة، بشتى الوسائل الطرق. ولان هدفها الاسمى يتمثل في السيطرة على اكبر قدر ممكن من الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، قامت بإصدار المئات من الاوامر العسكرية التي تصدر الاراضي الفلسطينية تحت ذرائع ومسميات مختلفة. وتأتي عملية المصادرة هذه لبناء المستوطنات الاسرائيلية، تشييد الطرق الاستيطانية لخدمة المستوطنين الاسرائيليين، بناء جدار العزل العنصري، انشاء القواعد العسكرية الاسرائيلية. ولتشرعن إسرائيل لنفسها عملية مصادرة الاراضي قامت بالالتفاف على القوانين التي كانت سارية قبل الاحتلال الاسرائيلية للضفة الغربية، حيث لم يكن هناك تسجيل رسمي إلا لثلث الأراضي المملوكة للفلسطينيين فيما كانت باقي الأراضي مثبتة ملكيتها من خلال كواشين طابو تركية (يعود تاريخها للعهد العثماني) وشهادات تسجيل رسمية صادرة عن حكومة الانتداب البريطاني وكذلك التسجيل لدى دائرة الأراضي الأردنية بحسب القانون المعمول به قبل العام 1967. وبشكل أساسي، ما زال قانون الاراضي العثماني للعام 1858 فاعلا في الضفة الغربية المحتلة لتنظيم ملكية الأراضي الا انه لم يكن فاعلا بشكل كبير خلال قرون العهد العثماني، أو خلال الانتداب البريطاني والحكم الأردني اللذان حافظا على استخدام نفس القانون.

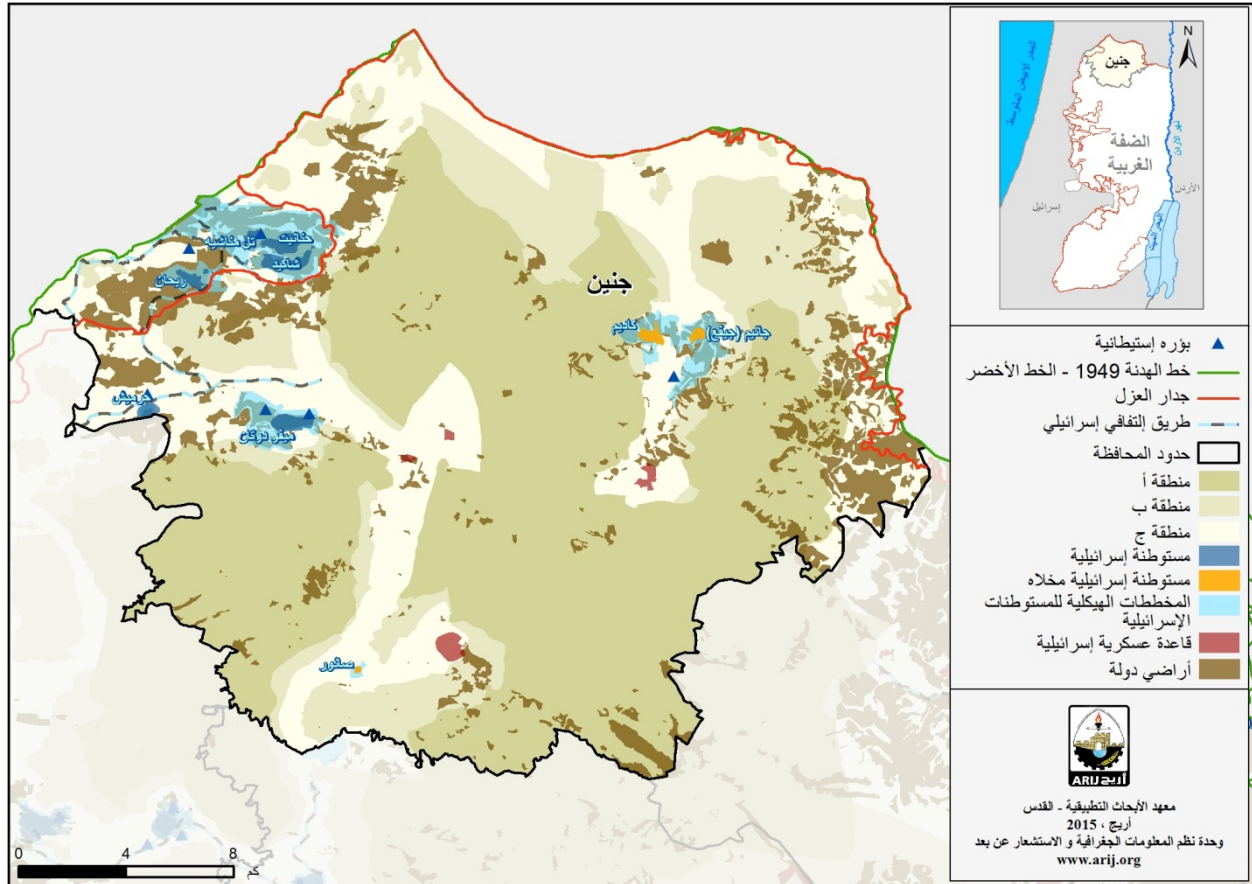
وكان الأمر العسكري الاسرائيلي رقم 59 (للعام 1967) (والمعدل بموجب الامر العسكري 1091) مرجعية في اعادة تعريف ملكية الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة عقب العام 1967، الا أنه جاء مخالفا لقانون الأراضي العثماني، حيث اجاز الامر العسكري رقم 59 "لحارس الأملاك الحكومية" والمعين من قبل السلطات العسكرية الإسرائيلية بالاستيلاء على الأراضي المملوكة للحكومة الأردنية. كما أجاز الامر العسكري "لحارس الأملاك الحكومية" بالاستيلاء على الأراضي الخاصة بأفراد أو جماعات بعد الاعلان عن تلك الأراضي بأنها "أراضي عامة" أو "أراضي دولة" والتي تعرف بانها "أراضي مملوكة أو تحت تصرف أو كانت متصلة بجهة معادية أو شخص من دولة عدوة قبل وخلال وبعد حرب العام 1967".

وعليه، عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية، فرضت السيطرة على ما تم الاعلان عنه "أراضي دولة" في ذلك الوقت - خلال فترة الحكم الأردني، ما مساحته 634,920 دونما (11.2٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية) وهي تلك التي تم تصنيفها على أنها أراضي "مُسجلة أراضي دولة"، حيث تعتبر إسرائيل نفسها مالكة هذه الاراضي بصفتها الوريثة للحكم الأردني الذي انتهى بالاحتلال العسكري الإسرائيلي في العام 1967 وذلك وفقا للتفسير الإسرائيلي للقانون.

كما شرعت إسرائيل بتصنيف مساحة إضافية من الاراضي الفلسطينية "أراضي دولة" بلغت 843,922 دونما (14.9٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية) وكان أوجها عقب العام 1979. واليوم، تستعد الادارة المدنية الاسرائيلية لاستكمال الإجراءات على ما يسمى "أراضي دولة" حيث تم إعداد

مخططات تسجيل لها بعد مسحها وجاري العمل على إجراءات تسجيلها وفقا للقوانين الإسرائيلية، والتي تشكل 11.7% من إجمالي مساحة الضفة الغربية مع مساحة إجمالية قدرها 666,327 دونما. وبالمجمل، فإن المساحة الإجمالية للأراضي المصنفة "أراضي الدولة" وفقا لإسرائيل تصل إلى 2,145,169 دونما، نحو 38% من إجمالي مساحة الضفة الغربية.

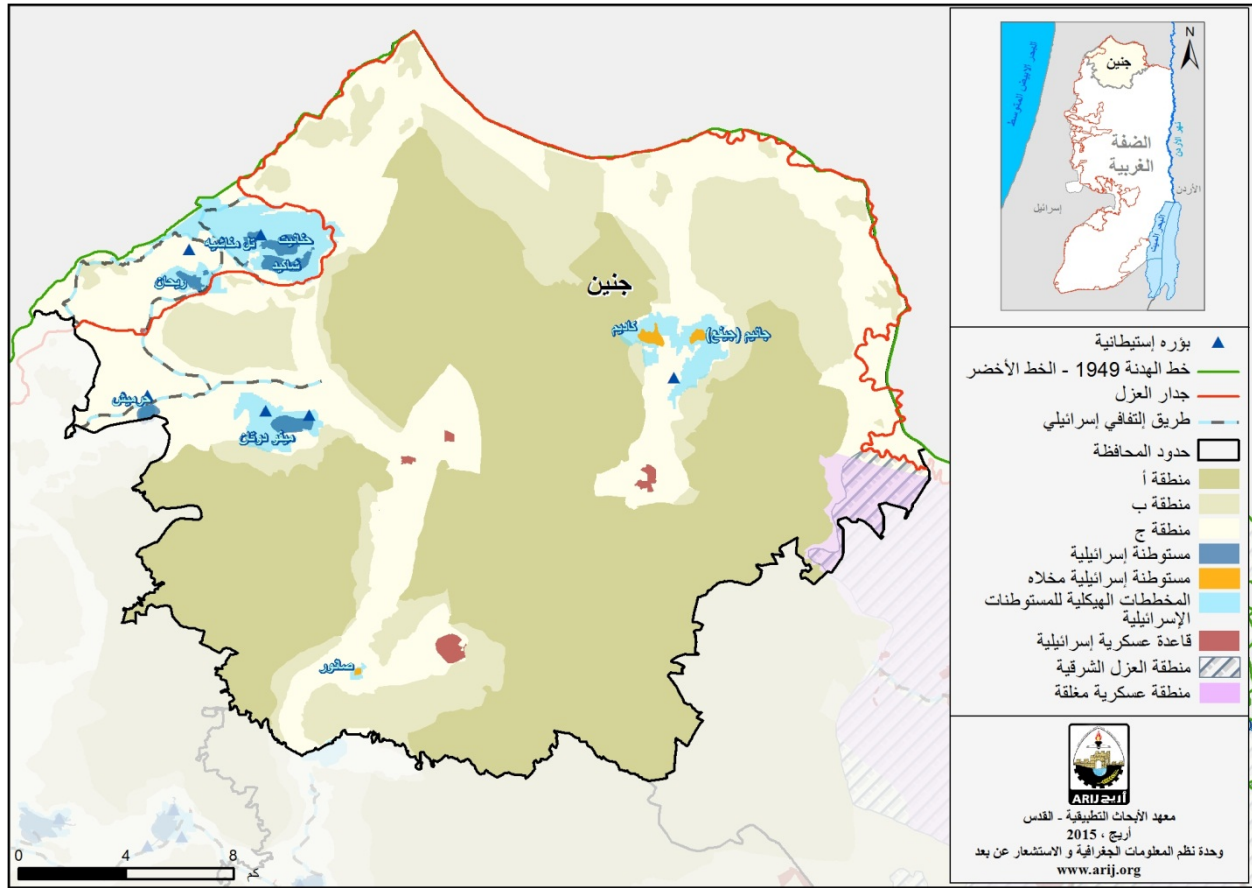
في محافظة جنين، فقد خضع ما مساحته **77,799** دونما من أراضي المحافظة إلى تصنيف "أراضي دولة" أي ما نسبته 13.3% من المساحة الكلية للمحافظة. ومن الجدير ذكره بأن هذه الأراضي التي تصنف أراضي دولة، يتم تخصيصها لاحقا للبناء الاستيطاني، وللمشاريع التوسعية الاستيطانية التي تخدم المصالح المستوطنين الإسرائيليين، وتثبت وجودهم غير الشرعي على الأراضي الفلسطينية. وتنقسم الأراضي المصنفة "أراضي دولة" إلى قسمين: الأول، أراضي مسجلة "أراضي دولة" وتصل مساحتها إلى 71,228 دونما، والقسم الثاني، أراضي معلنو أراضي دولة ومساحتها 6571 دونما. انظر الخارطة رقم 6:



خارطة رقم (6): أراضي محافظة جنين مصنفة "أراضي دولة"

ومن الجدير ذكره، بانه عقب تصنيف ما مساحتها الى 77,799 دونم من اراضي محافظة جنين "اراضي دولة" تم تخصيص جزء من هذه الاراضي وتصنيفها على انها "منطقة عسكرية مغلقة"، وهي منطقة يحظر على الفلسطينيين دخولها أو الاقتراب منها أو الاستفادة من الاراضي فيها، وتصل مساحتها في محافظة جنين الى 8399 دونم، وهي تقع في الجزء الجنوبي الشرقي من محافظة جنين.

بالإضافة الى ذلك، وعقب الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية عام 1967، اعلنت اسرائيل عن "منطقة العزل الشرقية" وهي المنطقة الممتدة على طول الحدود الفلسطينية- الاردنية، وتشمل 29% من مساحة الضفة الغربية المحتلة، وتحتوي على 38 مستوطنة اسرائيلية وما مجموعه 44 تجمع فلسطيني. وفي محافظة جنين يقع ما مساحته 7652 دونم تحت تصنيف "منطقة العزل الشرقية" وتقع في الجزء الجنوبي الشرقي من محافظة جنين.



الخارطة رقم (7): المنطقة العزل الشرقية والمناطق العسكرية المغلقة في محافظة جنين

10. الأوامر العسكرية الإسرائيلية في محافظة جنين

لقد حاولت إسرائيل مرارا و تكرارا الهروب من مكانتها كدولة محتلة للأراضي الفلسطينية من خلال محاولاتها تبرير وجودها بوصفها الإداري في الأراضي المحتلة. و لهذا السبب لجأت إسرائيل و منذ احتلالها للضفة الغربية و قطاع غزة في العام 1967 إلى الأوامر العسكرية لشرعة أعمالها الاستيطانية باستخدام مبرراتها الشهيرة "الاعراض العسكرية" و "الضرورات الامنية" لانتهاك القوانين الانسانية الدولية و قرارات الأمم المتحدة و مجلس الأمن. و في أعقاب توقيع اتفاقية أوسلو في العام 1993، أصدرت إسرائيل الاف الأوامر العسكرية لمصادرة مساحات شاسعة من الاراضي الفلسطينية للأغراض العسكرية المختلفة و ذلك لتعزيز سيطرتها على الأراضي بدءا من بناء المستوطنات و توسيع المستوطنات القائمة و شق الطرق الالتفافية و اقامة القواعد العسكرية وغيرها من الانتهاكات، هذا بالإضافة الى بناء جدار العزل العنصري. ففي محافظة جنين، أصدر جيش الاحتلال الإسرائيلي مئات الأوامر العسكرية لتنفيذ مخططاته الاستيطانية، و كثير من هذه الاوامر لم تكن متاحة للعامة، ولكن تلك المتوفرة حتى هذا اليوم، تظهر في الجدول رقم 9 أدناه:

جدول رقم 9: الأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة في محافظة جنين		
نوع الأمر العسكري		عدد الأوامر العسكرية
هدم بيوت		76
مصادرة أراضي	أملاك دولة	4
	جدار العزل العنصري	13
	استخدامات عسكرية	10
	تشيد طرق	15
المجموع		118
المصدر: قاعدة بيانات الاوامر العسكرية الاسرائيلية، معهد الابحاث التطبيقية – القدس (أريج)، 2018		

11. المخططات الاستيطانية الإسرائيلية في محافظة جنين

- مشروع اعتماد الاولوية "الوطنية" للمستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية

وافقت الحكومة الإسرائيلية في جلستها المنعقدة بتاريخ 29 كانون الثاني من العام 2012 ، على مشروع استيطاني جديد بعنوان " مناطق ذات الأولوية الوطنية " الذي يتضمن سلسلة من المزايا والمخصصات المالية الممنوحة للمناطق المستهدفة . وشملت خريطة المناطق ذات الأولوية الوطنية التي اعتمدها الحكومة الإسرائيلية، 577 تجمعاً محلياً بما في ذلك الموجودة خلف الخط الأخضر، و 90 مستوطنة إسرائيلية غير شرعية مقامة على أراضي الضفة الغربية المحتلة، منهم مستوطنين إسرائيليين في محافظة جنين؛ مستوطنة ميفو دوتان وحرميش، سيستفيدون من قرار مجلس الوزراء حيث ستشمل المخصصات التالية :المنح و المزايا الضريبية لقطاع الصناعة مثل دعم أصحاب العمل والمساعدات للمصانع في الأزمات ، المساعدة في تطوير البنية التحتية للصناعة والمنح للبحث والتطوير لتكاليف صناعية ، الأولوية في التمويل التكنولوجي، وحاضنات ،والمنح و المزايا الضريبية للزراعة، و المعونة إلى المستوطنات الريفية من خلال تقسيم المستوطنة (زراعة أو صناعة) . وتشمل المخصصات أيضاً حوافز الإسكان والخصم على أسعار الأراضي.

كما تم الكشف عن الرغبة الإسرائيلية لإعداد مشروع "المناطق ذات الأولوية الوطنية" فعلاً في عام 2002 عندما أمر رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت، أرييل شارون، بإعداد خريطة للتجمعات المقترحة لتصنيفها كمناطق ذات أولوية وطنية، في حين أن المشروع عرض للتعديلات خلال عهد أولمرت ونتتياهو على النحو التالي: -

- **خريطة حكومة ارييل شارون -2002 :** الخريطة في ذلك الوقت مدرج فيها جميع المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية في الضفة الغربية باستثناء تلك الموجودة في مدينة القدس .
- **خريطة حكومة ايهود اولمرت -2008 :** في 24 آب 2012 ، اعتمدت حكومة أولمرت على وضع خريطة جديدة للمناطق كأولوية وطنية على أساس المعيار الجغرافي لمسافة المادية والنقل لمدينة تل أبيب، وفقاً لتلك الخريطة تصنف المستوطنات الإسرائيلية في تلال الخليل وفي وادي الأردن كمناطق أولوية وطنية.

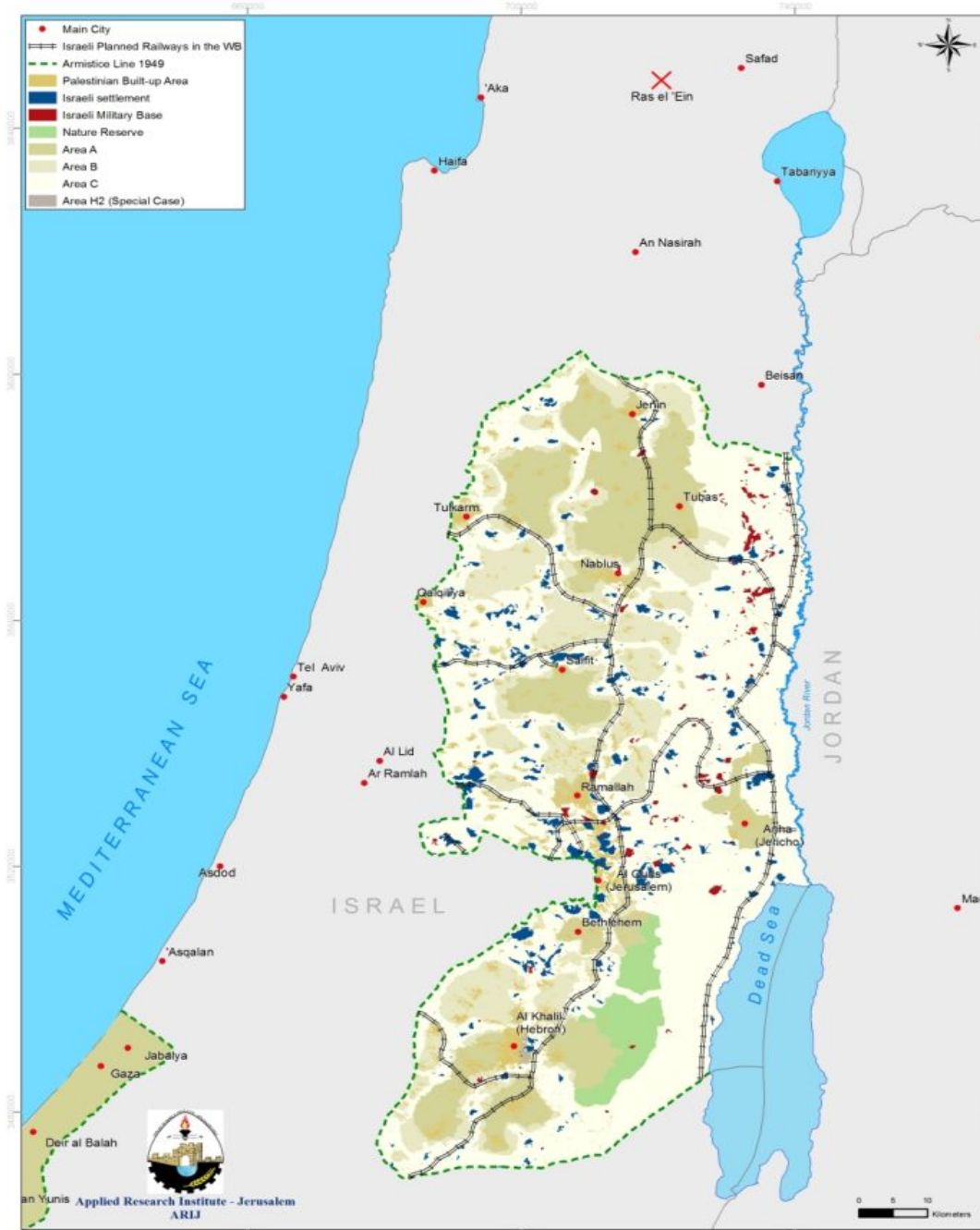
- **خريطة حكومة نتتياهو:** عندما تولت حكومة نتتياهو السلطة في العام 2009 ، وفقاً لما يسمى ب " قانون الأولوية الوطنية لمناطق رقم 5747-2007 " ، الذي أدرج في قانون الترتيبات الاقتصادية ، قررت الحكومة إنشاء معايير إضافية، اخذاً بعين الاعتبار معيار القوة الاجتماعية والاقتصادية والموقع الجغرافي، لتلبية احتياجات ومعايير سكانية أخرى في المناطق التي تتطلب النهوض والتنمية للمناطق ذات الأولوية ، حيث في النهاية، شملت الخريطة 90 مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية ، 70 منها اعتمدت رسمياً في الدورة الحكومة في 29 كانون الثاني 2011.

• السكة الحديدية الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة

في شهر حزيران من العام 2013، قررت الإدارة المدنية الإسرائيلية المضي قدماً في مشروع السكة الحديدية في الضفة الغربية، وفتح المجال أمام الاعتراضات على المشروع من عامة المواطنين متجاهلة الحدود السياسية للمنطقة. ويتضمن المشروع الجديد بناء سكة حديد يصل طولها إلى 473 كيلومتر وتحتوي على 30 محطة و11 خط سكة حديد والعديد من الجسور والأنفاق التي تهدف إلى الربط بين المدن الفلسطينية في الضفة الغربية بعضها ببعض، وبين الضفة الغربية والأردن من جهة وسوريا من جهة أخرى.

ومن الجدير ذكره، أن صحيفة هآرتس اليومية الإسرائيلية نشرت تقريراً خاصاً عن مشروع السكة الحديدية في الضفة الغربية لأول مرة في شهر شباط من العام 2012. وبحسب الصحيفة، فإن المشروع الجديد يهدف إلى إعداد له من قبل شركة سكة الحديد الإسرائيلية بناءً على طلب من وزير النقل الإسرائيلي "يسرائيل كاتس". وعليه تكون مسارات السكة الحديدية على النحو التالي: (1) المسار الأول يطلق عليه اسم "ظهر الجبل" ويربط بين جنين، ونابلس، ورام الله، والقدس، ومستوطنة "معاليه ادوميم"، وبيت لحم والخليل. (2) المسار الثاني يطلق عليه اسم "غور الأردن" ويمتد على طول الحدود الأردنية ويربط بين مدينة أريحا، والبحر الميت، وبيسان، وإيلات، ويرتبط من إيلات إلى مدينة حيفا ومنها إلى سوريا في المستقبل. (3) مسار نابلس - طولكرم، (4) مسار رام الله - ومعبر النبي الحدودي مع الأردن (5) مسار القدس - تل أبيب (6) مسار القدس - اللد (داخل الخط الأخضر)، (7) مسار القدس - رام الله (والذي يبدأ من مدينة القدس و يلتف حول مدينة رام الله ويرتبط بالمحطة الرئيسية)، (8) مسار كريات غان داخل الخط الأخضر - الخليل، (9) مسار الخليل - بئر السبع داخل الخط الأخضر.

ودون أدنى شك، فإن مقترح السكة الحديدية الإسرائيلية التي تعمل إسرائيل على الإعداد له ودفعه ليدخل مرحلة التنفيذ، يخدم بشكل أساسي مصلحة إسرائيل في فرض احتلال إسرائيلي طويل الأمد على الأراضي الفلسطينية، والتأكيد على سيطرتها المطولة على الضفة الغربية بالإضافة إلى القضاء على أي فرصة ممكنة للاقترب أو الوصول إلى اتفاقية سلام مع الفلسطينيين على أساس "حل الدولتين". علاوة على ذلك، فإن إسرائيل تريد أن تؤكد على أن وجودها في الضفة الغربية أمراً واقعاً وجزء لا يتجزأ من حياة الفلسطينيين، وبالتالي تعمل على التركيز على البنية التحتية التي تربط جمع عناصر حياة الفلسطينيين والإسرائيليين معاً. **أنظر الخارطة 8:**



خارطة رقم (8): توضح مسار مشروع "السكة الحديدية" في الضفة الغربية المحتلة

12. خاتمة

على الرغم من الشجب الدولي ، فإن إسرائيل ماضية من جانب واحد في بناء جدار العزل العنصري ؛ وعزل ومصادرة مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية في سلفيت . فإذا استمرت إسرائيل في هذا الوضع، فإن التجمعات الفلسطينية في محافظة جنين سيتم احاطتها بمجموعة معقدة من الجدران والمستوطنات و الطرق التي من شأنها القضاء على أي إمكانية مستقبلية للتجمعات الفلسطينية بالتوسع وبالتالي يشكل خطرا على التنمية المستدامة للمحافظة.